



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

العلاقات المصرية التركية 2025

محاوالت التعاون وقضايا الاتفاق والاختلاف والآفاق



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

مقدمة

تستند العلاقات المصرية التركية إلى عمق تاريخي وجذور راسخة، إذ تجمع بين الشعبين روابط جغرافية ودينية وثقافية وديموغرافية متشابكة، إلى جانب شبكة واسعة من المصالح والملفات الإقليمية المشتركة. فمنذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1925، مرت هذه الروابط بمراحل متباينة تراوحت بين التعاون الوثيق والقطيعة الحادة، تبعاً لاختلاف الرؤى والسياسات حيال قضايا إستراتيجية في الإقليم.

وقد بلغت حدة التوتر أقصاها عقب الإطاحة بحكم "جماعة الإخوان" في مصر عام 2013، وتعمقت الخلافات حينها حول ملفات إقليمية بالغة الحساسية، وفي مقدمتها الأزمة الليبية، وترسيم الحدود البحرية وملف غاز شرق المتوسط. غير أن التغيرات الإقليمية والدولية التي برزت منذ عام 2020 دفعت القاهرة وأنقرة إلى تبني مقاربة جديدة تقوم على احتواء الخلافات، وإعادة صياغة العلاقات على أسس الشراكة الإستراتيجية، بما يحقق ضبط المصالح الحيوية ويعزز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة، وذلك في سياق إقليمي أوسع يتسم بمحاولات متعددة لتخفيف التوترات وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية لدول المنطقة.



أولاً: الواقع الراهن للعلاقات المصرية التركية:

رغم ما شهدته العلاقات من توترات وخلافات حادة خلال العقد السابق، فإن الطرفين أظهرتا رغبة مشتركة في تغليب المصالح القومية والإستراتيجية على الخلافات، بما يعزز من فرص بناء شراكة مستدامة تستجيب للتحديات والمصالح المشتركة في الإقليم. فشهدت العلاقات المصرية التركية منذ عام 2020 مساراً متسارعاً من التحسن، مدفوعاً برغبة مشتركة في تعزيز المكانة الاقتصادية والإقليمية لكل من القاهرة وأنقرة، وتوسيع مجالات التعاون في ملفات ذات اهتمام مشترك. وقد جاء هذا المسار في إطار مساعٍ لتجاوز الخلافات على مدار العقد السابق أو على الأقل إدارتها بأسلوب يفتح آفاقاً أرحب للتعاون والتكامل. وفي عام 2023، ارتقى مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة السفراء، في إشارة واضحة إلى تسارع التقارب وإنهاء مرحلة طويلة من الخلاف السياسي.

وتُوجّه هذا التقارب بقاء الرئيس "عبد الفتاح السيسي" ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في القاهرة في 14 فبراير 2024؛ حيث تم الاتفاق على إحياء وإعادة تشكيل مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى، وتوقيع حزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجانبين. وقد انعقد الاجتماع الأول للمجلس برئاسة قائدي البلدين على هامش زيارة الرئيس "السيسي" إلى أنقرة في سبتمبر 2024، مما عكس جدية الطرفين في الانتقال إلى مرحلة مؤسسية للتعاون.

ويأتي هذا التطور في سياق تحولات جيوسياسية عميقة تشهدها المنطقة والمجال الحيوي لكلا الدولتين، إذ تتجلى الإرادة السياسية المشتركة في تنسيق المواقف تجاه قضايا إقليمية شائكة، من بينها العدوان الإسرائيلي على غزة، والتطورات الميدانية في سوريا، والمسارات المعقدة للأزمة الليبية، فضلاً عن تطورات القرن الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي المصري، وخاصة قضية سد النهضة. كما تشمل مجالات التنسيق ملفات غاز شرق المتوسط، وآفاق الوساطة والتعاون في هذا الإطار، إضافة إلى قراءة مشتركة لأدوار القوى الإقليمية مثل إيران وعلاقتها بدول الخليج. ويُمثل تفعيل مجلس التعاون الإستراتيجي خطوة محورية نحو تعميق الشراكة المصرية - التركية، ليس فقط في المستويات السياسية والاقتصادية، بل أيضاً في التعاون الأمني والتنسيق الإقليمي.

ثانيًا: محاور التعاون المصري التركي:

▪ المحور السياسي:

يمثل تفعيل مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى نقلة نوعية في إدارة العلاقات المصرية التركية، إذ يوفر آلية مؤسسية للتنسيق المستمر حول القضايا الثنائية والإقليمية، بما يعزز القدرة على صياغة مواقف متقاربة وتبني مبادرات مشتركة. ويشمل ذلك تنسيق الجهود لإنهاء الأزمة الإنسانية في قطاع غزة عبر الجمع بين الأدوات الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية، ودعم المسارات السياسية في كل من ليبيا وسوريا والسودان بما يضمن وحدة الدولة والحفاظ على مؤسساتها الوطنية. كما يمتد هذا التعاون إلى التنسيق في ملف سد النهضة ومفاوضاته، انطلاقاً من إدراك مشترك لأهمية الأمن المائي في استقرار الإقليم. وفي السياق ذاته، يتيح الانفتاح السياسي بين البلدين فرصاً للعمل المشترك في أطر إقليمية مثل منتدى غاز شرق المتوسط، بما يعزز المصالح الاقتصادية ويدعم الاستقرار في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية من الناحية الجيوسياسية.

▪ المحور العسكري والأمني:

يمثل مشروع التصنيع المشترك للمقاتلة الشبحية "كآن" من الجيل الخامس أحد أبرز ملامح الشراكة الدفاعية الناشئة بين مصر وتركيا، بما يعكس توجهاً إستراتيجياً نحو بناء قدرات صناعات عسكرية إقليمية أكثر استقلالاً عن القيود التكنولوجية والسياسية الغربية، في الوقت الذي تواجه فيه تركيا نفسها تحديات فيما يتعلق بالتعاون العسكري مع الغرب. ويتيح هذا التعاون فرصاً لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن تطوير قدرات إنتاجية محلية تخدم احتياجات البلدين وتفتح أسواقاً تصديرية محتملة في المنطقة.



كما يشمل التعاون العسكري - الأمني تنسيق الجهود في مجال مكافحة الإرهاب العابر للحدود، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز القدرات العملياتية لمواجهة التنظيمات المتطرفة في مناطق النزاع مثل ليبيا وسوريا. ومن المتوقع أن تسهم التحالفات الدفاعية في تعزيز القدرات الردعية للبلدين، ودعم استقرار الملفات الأمنية في المنطقة العربية، وخاصةً في محيطهما الإقليمي المباشر، بما يحد من مخاطر التهديدات غير التقليدية ويعزز الأمن البحري والبري على حد سواء.

■ المحور الاقتصادي:

تشهد العلاقات الاقتصادية المصرية التركية طفرة واضحة تعكس الإرادة السياسية المشتركة لتحويل التقارب الدبلوماسي إلى شراكة تنموية متينة؛ فقد بلغت الاستثمارات التركية في مصر نحو 8.8 مليارات دولار في عام 2024، مع خطط لزيادتها إلى 10 مليارات دولار خلال عام 2025، في حين يستهدف الجانبان رفع حجم التبادل التجاري إلى 15 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، مستفيدين من الموقع الجغرافي لمصر كبوابة رئيسة للأسواق الأفريقية ضمن اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتتنوع الاستثمارات التركية في السوق المصرية لتشمل قطاعات الصناعات النسيجية، والصناعات الغذائية، والبناء، والطاقة، بما يعزز من تنوع قاعدة الإنتاج و يتيح فرصاً أكبر للتكامل الصناعي. ويبرز في هذا الإطار مشروع المنطقة الصناعية اللوجستية التركية في مصر، الذي تقدر استثماراته المتوقعة بنحو 7 مليارات دولار، مع توفير 20 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. ويمثل هذا المشروع نقلة نوعية في مسار التعاون الاقتصادي، كونه لا يقتصر على تعميق الترابط التجاري فحسب، بل يسهم أيضاً في نقل الخبرات التكنولوجية التركية وتوطين سلاسل الإمداد والإنتاج في مصر، بما يعزز من تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق الإقليمية والعالمية.



ثالثاً: قضايا الاتفاق والخلاف في العلاقات المصرية التركية:

1) قضايا الاتفاق:

تتقاطع الرؤى المصرية التركية في عدد واسع من القضايا الإقليمية والدولية، ويمكن تلخيص أبرز هذه القضايا فيما يلي:

■ القضية الفلسطينية:

يتبنى الجانبان موقفاً رافضاً للعدوان الإسرائيلي على غزة، ويؤكدان ضرورة وقف الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه المشروعة. كما يولي الطرفان اهتماماً خاصاً بإعادة إعمار غزة وصياغة مسار سياسي مستدام، مع السعي لقيادة توافق عربي - إسلامي يضمن الدفع بالحل العادل والشامل.

■ الاستقرار الإقليمي:

يمثل التنسيق بين القاهرة وأنقرة عنصراً مهماً في دفع مسارات التسوية السياسية وتقليل مخاطر التصعيد، في ملفات مثل ليبيا وسوريا والسودان. ويمتد هذا التوافق إلى التعاون في قضايا القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر وضمان استقرار شرق المتوسط، وهي مناطق ذات أهمية إستراتيجية بالغة للأمن القومي للطرفين، فضلاً عن كونها ممرات حيوية للتجارة والطاقة العالمية. كما يمتلك الجانبان خبرة متراكمة ودوراً مؤثراً في الوساطة الإقليمية وحل النزاعات، ما يتيح فرصاً لتعزيز الشراكة في ملفات مثل الأزمة اليمنية، وجهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، ودعم الحوار بين الأطراف المتصارعة في مناطق التوتر المختلفة.

■ التعاون الاقتصادي والتجاري:

هناك رغبة متبادلة في زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المشتركة، مع سعي أنقرة لاستخدام السوق المصرية كبوابة إلى أفريقيا، ورغبة القاهرة في الاستفادة من الخبرات الصناعية التركية ونقل التكنولوجيا. كما يشمل التعاون المرتقب مشاريع البنية التحتية والطاقة والصناعات الهندسية والمنسوجات.

■ ملفات الطاقة وغاز شرق المتوسط:

رغم الخلافات السابقة في ترسيم الحدود البحرية، إلا أن هناك إدراكاً متنامياً لإمكانية التعاون أو التنسيق في استغلال موارد الغاز؛ سواء من خلال ترتيبات ثنائية أم ضمن أطر إقليمية، بما يعزز أمن الطاقة للطرفين.

■ التعاون في أفريقيا:

ينفذ الطرفان إستراتيجيات نشطة تجاه القارة الأفريقية، وهناك فرص للتنسيق في مجالات التنمية والاستثمار، وبعثات حفظ السلام، ولا سيما في مناطق حساسة مثل القرن الأفريقي ودول الساحل الأفريقي.

(2) قضايا الخلاف:

رغم التطور الملحوظ في مسار العلاقات المصرية التركية، فإن بعض الملفات لا تزال تمثل نقاط خلاف أو تحتاج إلى مزيد من المعالجة لضمان استدامة التقارب، وأبرزها:

■ جماعة الإخوان المسلمين:

يعد الموقف من جماعة الإخوان أحد أبرز أسباب التوتر بين البلدين، إذ تصنفها القاهرة كتنظيم إرهابي يهدد أمنها الداخلي واستقرارها، في حين كانت أنقرة توفر للجماعة دعماً سياسياً وإعلامياً منذ عام 2013. غير أن اعتبارات المصلحة الإستراتيجية دفعت تركيا في السنوات الأخيرة إلى تقليص هذا الدعم، شمل ذلك وقف بث عدد من القنوات التابعة للجماعة من أراضيها، ما ساعد على تخفيف حدة الخلاف، دون الوصول بعد إلى تطابق كامل في الرؤى.

■ الأزمة الليبية:

مثل التدخل العسكري التركي في ليبيا ودعم بعض الميليشيات مصدر قلق بالغ للقاهرة، التي تنظر إلى ليبيا باعتبارها عمقاً إستراتيجياً وإحدى ركائز أمنها القومي. وقد أسهمت التفاهات التي جرت حول خطوط وقف التقدم العسكري (سرت - الجفرة) في تهدئة الوضع وفتح قنوات اتصال أوسع للتنسيق، مع بقاء بعض الاختلافات بشأن مستقبل العملية السياسية وترتيبات الأمن الداخلي الليبي.

■ غاز شرق المتوسط:

في ظل توتر العلاقات خلال العقد الماضي، غاب التنسيق بين البلدين في ملف ترسيم الحدود البحرية واستغلال حقول الغاز، خاصة بعد اكتشاف حقل "ظهر" المصري، وتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط عام 2020، وهو إطار لم تشارك فيه أنقرة. ومع استئناف مسار التقارب، تبدي تركيا رغبة في الاستفادة من علاقات القاهرة مع اليونان وقبرص لتخفيف حدة الخلافات، وفتح الباب أمام ترتيبات بحرية جديدة تتيح فرصاً للتعاون في مجال الطاقة.



الخلاصة:

يمثل التقارب المصري التركي الراهن فرصة إستراتيجية لإعادة صياغة العلاقات الثنائية على أسس أكثر توازنًا ومرونة، بما يخدم المصالح الوطنية لمصر ويعزز من قدرتها على لعب دور إقليمي فاعل في ظل بيئة دولية وإقليمية تتسم بالتقلبات والتحديات. وعلى الرغم من استمرار بعض الملفات الخلافية الموروثة، فإن إدارة هذه الخلافات بآليات حوار مؤسسية، وتوسيع مساحات التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، يوفر لمصر منصة لتعظيم مكاسبها الإستراتيجية؛ سواء عبر تعزيز حضورها في القضايا الإقليمية الحساسة مثل غزة وليبيا وشرق المتوسط، أم من خلال توظيف الشراكة مع أنقرة لدعم موقفها في قضايا الأمن المائي والبحري وعلى رأسها مفاوضات سد النهضة. ولعل المضي في هذا المسار كفيلٌ بتحويل التقارب الحالي من مجرد انفتاح دبلوماسي إلى شراكة إستراتيجية راسخة، قائمة على المصالح المتبادلة وإدارة الخلافات، وبما يسهم في استقرار المنطقة ويعزز من الدور القيادي لكل من مصر وتركيا على الساحة الإقليمية.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو